

المساواة والعدالة الاجتماعية
بحث في الجذور الفلسفية والتجليات في السياسات العامة
equality and social justice
Research on philosophical roots
and manifestations in public policies

يوسف زدام^{*}، جامعة باتنة 1
yousseouf.zedam@univ-batna.dz

تاريخ القبول: 2022/11/02

تاريخ الاستلام: 2022/09/20

ملخص:

تضمنت الدراسة بحثاً في العلاقة بين المساواة والعدالة الاجتماعية، متسائلاً من خلالها عن تأثير مفهوم المساواة على سياسات العدالة الاجتماعية ومخرجاتها، على الفرد عموماً، وعلى الفئات الهشة.

عمدت الدراسة إلى استظهار تطور مفهوم المساواة، وتأكيد مرجعيته "الإنسانية" وصفته "غير المطلقة". وبحكم هذه الصفة، انقسمت الأفكار عن المسؤولية على العدالة الاجتماعية بين المسؤولية المشتركة (المجتمع)، والمسؤولية الفردية (الفرد).

خلصت الدراسة إلى أن الأصل في المساواة هو العقل البشري والكرامة الإنسانية. وأن اختلاف مضمون هذا المفهوم أوجد مصطلحات معبرة في سياسات العدالة الاجتماعية، وهي "العدالة المقبولة" و "العدالة غير المقبولة". مستندة في ذلك إلى خصوصية المجتمعات المرتبطة بدورها بالصفة التعاقدية للعدالة الاجتماعية

الكلمات المفتاحية: المساواة، العدالة الاجتماعية، التهميش، حقوق الإنسان، السياسات العامة.

^{*} المؤلف المراسل

Abstract:

The study included research on the relationship between equality and social justice, asking about the impact of the concept of equality on social justice policies and their outcomes, on the individual in general, and on vulnerable groups.

The study sought to memorize the development of the concept of equality, and to confirm its "humanitarian" reference and its "non-absolute" character. By virtue of this characteristic, ideas about responsibility for social justice were divided between joint responsibility (society) and individual responsibility (individual).

The study concluded that the origin of equality is human reason and human dignity. And that the difference in the content of this concept created expressive terms in social justice policies, namely "acceptable justice" and "unacceptable justice". Relying on the specificity of societies linked in turn to the contractual character of social justice.

Keywords: Equality, social justice, human rights, public policies.



مقدمة:

يستأثر موضوع العدالة الاجتماعية باهتمام بالغ في البحوث التنموية وجهود الدول والمنظمات الدولية، مستهدفة التعامل الصحيح مع موثاق حقوق الإنسان من جهة، والتعرض أكثر لمواطن الظل في توزيع مخرجات السياسات العامة. وعادة ما تعتبر فكرة المساواة مدخل السياسات العامة في تحقيق العدالة الاجتماعية. لأنها تمثل الجانب الأخلاقي للتعامل مع الفئات الهشة في المجتمع، ولأنها تعبر عن مفهوم أعمق من المساواة بمضمونها الظاهر. وفي هذا اختلفت الفلسفات في آليات تحقيقها.

لذلك تبحث الدراسة في مفهومي العدالة الاجتماعية والمساواة، مستهدفة شرح اختلاف التوجهات الفكرية وتبريراتها الفلسفية لآليات تحقيق العدالة الاجتماعية بالاستناد لمفهومها لفكرة المساواة. ويتم ذلك من خلال مناقشة الإشكالية التالية:

كيف أثرت الجذور الفلسفية لفكرة المساواة على التوجهات الفكرية - الإيديولوجية للعدالة الاجتماعية وتجلياتها في السياسات العامة؟ ولما نقشة الإشكالية نتساءل:

- ما هو أصل المساواة، ونطاقه، وفضاءاته؟
- لماذا ترتبط العدالة الاجتماعية بالتهميش؟
- هل غياب إجماع حول مفهوم العدالة الاجتماعية يعود إلى اختلاف المنظورات الفلسفية حول مفهوم المساواة؟
- كيف أثرت الإيديولوجيات وأثرت في التجلي الممارساتي للعدالة الاجتماعية؟

تكمن أهمية الربط بين مفهوم المساواة والعدالة الاجتماعية في كون الأخيرة تجسيد للمنظور المجتمعي لما يجب أن يتساوى فيه البشر من جهة والمواطنين من جهة أخرى، ما يجعل سلوك الدول الداخلي والخارجي يتأثر بالربط الذي تستقر عليه الدولة بين المصطلحين. بالإضافة إلى تزامنها مع جهود فكرية عبرت بذلك عن مضامين مختلفة لفكرة المساواة وآليات تحقيقها.

□ أولاً: الإنسانية... أصل فكرة المساواة

□ 1 إشكالية المفهوم ومسار التطور

يعتبر مفهوم المساواة من المفاهيم الأكثر غموضاً في العلوم الاجتماعية، بالرغم من تداوله في الأديان والثقافات والكثير من الأعمال الأكاديمية وأدبيات المؤسسات الدولية. إذ يوحى في أبسط معانيه إلى حالة التكافؤ الرقمية أو التكافؤ المرتبط بمرجعية مشتركة للقياس. في نفس الوقت الذي قد يوحى فيه إلى حالة الامتياز المعترف بها اجتماعياً، الممنوحة للمواطنين وفق مبادئ المواطنة وعدم التمييز على أساس الدين أو العرق أو الجنس، أو أي محدد للتمييز.

يحتل مصطلح المساواة بهذين المعنيين مضمونا وصفيا من خلال وصفه لحال العلاقة بين كيانات متجانسة كالمواطنين والمؤسسات الاجتماعية والدول والمجموعات. ويحتل كذلك مضمونا معياريا من خلال الاستناد إلى وحدة الأصل البشري ووحدة العقل البشري، ما يفضي في النهاية إلى تبني سياسات ومعايير قياس على هذا الأساس.

للتوصل من غموض المفهوم تميل بعض الدراسات إلى تعريف المساواة بالضد، أي بالتركيز أكثر على اللامساواة. من بين هذه الدراسات ما أورده أدبيات علم الاجتماع حول مفهومين؛ اللامساواة في تقسيم الثروات، واللامساواة على مستوى النظم. معتبرين اللامساواة "مجموعة من المسارات الاجتماعية، والميكانيزمات والخبرات الجماعية والفردية، التي تحتم علينا ألا نقف دون تدخل أمام اللامساواة، وبخاصة أمام المساواة غير العادلة". (شرف الدين، 2015، صفحة 34)

نلاحظ أن التوجه الفلسفي والسياسي لمفهوم اللامساواة موافق حد التطابق مع المفهوم المعياري والوصفي للمساواة؛ فتقسيم الثروات موافق للمضمون الوصفي الوارد سابقا، ويوافق اللامساواة على مستوى النظم المضمون المعياري للمساواة.

إذا ما تتبعنا التطور التاريخي لمفهوم المساواة، نجد أن الفلسفة الرواقية كانت سبابة إلى وحدة العقل البشري كأساس للمحاجة بالمساواة؛ فأفلاطون في كتابه الجمهورية قسم المجتمع إلى ثلاث طبقات (الحكام،

الجند، الصناع والتجار). أما أرسطو فأقر بوجود "الأعلى و الأدنى" (الإنسان والحيوان، الذكر والأنثى، السيد والعبد). في حين قُسم المجتمع إلى طبقتين في الحضارة الرومانية هما طبقة وطبقة العمال. يخلص تتبع مفهوم المساواة في هذه الفترة التاريخية إلى إقرار كونه مفهومًا مجاليًا؛ أي أن المساواة الواردة في الكتابات والممارسات مساواة "داخلية" في الطبقات والفئات، وكان الإنقسام مستندًا إلى القوة وفق المبدأ العام "نفس المعاملة مع الأشخاص المتشابهين". (Capald, 2001, p. 03)

يظهر - كما أسلفنا - مفهوم المساواة جليًا في الفكر الرواقي خاصة شيشرون؛ إذ أبرز - معتمداً على القانون الطبيعي - بأن العقل هو الملكية العامة لجميع الناس، وبالتالي فهو مركز كل شيء، يتمتع الناس وفقاً لذلك بالمساواة، لكن يخضع المساواة لمفهوم العدالة لديه "عادة إيتاء كل ذي حق حقه". (صفر، 1989، صفحة 99)

وفي العصر الوسيط تعتبر المسيحية أصل التوجه الممارساتي والفكري للمساواة، إذ اعتبرت درجة الاستحقاق الأخلاقي معيار التفريق الوحيد بين البشر رجالاً كانوا أو نساء، وأثر هذا التوجه في كتابات القديس أوغستين وطوما الإكويني. في ذات السياق يتوافق هذا التوجه وما أقره القرآن الكريم في الدين الإسلامي ومنها ما ورد في الآية الثالثة عشر من سورة الحجرات "يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ". (الآية 13 سورة الحجرات)

بالنظر إلى الأخلاق السياسية المستمدة من القانون الطبيعي ومن الديانة المسيحية التي نادى بها فلاسفة اليونان والرومان، فقد ظهر اتجاه جديد في تفسير طبيعة العلاقة بين المواطن والدولة، من أبرز مفكره جون فقد أبرز في كتابه "سنة كتب في الدولة" أن هناك نوعين من المواطنين، الطبيعي وهو الذي تكون مواطنته استناداً لمولده ومولد أبويه ويعتبره "الرعية الحر"، أما المواطن بالتطبع الذي أبدى طاعة طوعية للسلطة ذات السيادة وتم قبوله كمواطن. وركز على خضوع الجميع للقانون بغض النظر عن اللغة، العرف السائد، الدين، الأصل. ويرى أنه من الخطأ اعتبار المواطن فقط المؤهل لتولي

المناصب العمومية، أو ذوي الجاه، أو أصحاب المناصب القانونية و التداولية.
(Bodin)

يشكل الفكر السياسي لفلاسفة العقد الاجتماعي نقله نوعية في النظر إلى مصدر الحقوق، من حقوق طبيعية إلى حقوق نشأت وفق للتعاقد. ونخص بالذكر ما أورده جون لوك وجان جاك روسو؛ فيرى لوك أن حالة الطبيعة حالة إنسانية تسودها المساواة وفق القانون الطبيعي الذي يضع حدود الحرية المطلقة للأفراد، منطلقا من اعتبار الإنسان مساو لأخيه الإنسان "خلق الناس بطبعهم أحرارا مستقلين" (locke, p. 146) في حين يرى جاك جون جاك روسو أن "الإنسان [كان] سعيدا دائما حتى جاءت اللحظة التي ابتداء يحتاج فيها للآخرين فحينئذ اختفت المساواة وظهر مبدأ الملكية". نتيجة لذلك بدأت ملامح عدم المساواة تظهر في المجتمع، وأضحت قيمة الفرد تتحدد بمرتبته وما يملك. (محمد و محمد، 1985، صفحة 166).

وبالرغم من عودة أفكار اللامساواة للظهور من خلال مونتيسكيو الذي ميز بين المواطن الغني والمواطن الفقير في بعض المواضع، وأكد على أن اختيار أعضاء مجلس الشيوخ عن طريق القرعة بين المتطوعين غير الفقراء. كما ربط بين الأحقية في التصويت بالمستوى المادي أي فقط الأغنياء. (التركمانى، 2009) بالرغم من ذلك برزت العقلانية السياسية والعلمانية في فكر طوماس بين الذي نادى بالمساواة بين المواطنين فيما يخص الانتخاب والترشح، وباعتباره أن الإنسانية تعني حق الجميع في مستوى كريم من الحياة، وواجب الأثرياء في توفير ذلك، يكون طوماس بين اختصر المحاور الكبرى لمفهوم دولة الرفاه الذي ظهر فيما بعد (claey, 1989, p. 216).

إضافة إلى هذه الأفكار عرف العالم حدثين تاريخيين هما إعلان استقلال الأمريكي عام 1776، والثورة الفرنسية 1789، فركز إعلان الاستقلال الأمريكي على المساواة بين الناس واعتبار الحقوق بديهية مرتبطة بالمواطن، أما الثورة الفرنسية فمن أهم نتائجها إعلان حقوق الإنسان والمواطن، المنادي بالمساواة عند المولد. الملاحظ عدم مخاطبته للفرنسيين فحسب بل كل البشر.

كانت نظرة هيغل للثورة الفرنسية سلبية نوعا ما، عندما اعتبر أن الحريات الفردية، والحقوق والمساواة لا تقضي إلى الديمقراطية لأن ذلك يعبر عن وجود

إرادات جزئية، مؤكداً على أن عضوية الفرد في "البناء العضوي مع حق التميز" (كروبسي، 2005، صفحة 395) أما الفلسفة الماركسية فقط كان لها أثر بالغ على مفهوم المساواة بالنظر إلى توجهها المختلف نحو الطبقات والدولة والمجتمع. لقد دنت الفلسفة الماركسية إلى التصور الوصفي للمساواة بطريقة طوبوية واضحة.

يعتبر مفهوم الحقوق والحريات الفردية الأساس الفلسفي لليبرالية؛ إذ تركز أساساً على اعتبار الإنسان حاملاً للحقوق والأفضليات عبر آليات سياسية ورؤية في تسيير الاقتصاد، أي أن الفرص والأفضليات المتاحة للأفراد تعتمد على قيم الليبرالية وعلى آليات التمكين الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. ومؤكدين في ذات الوقت على مفهوم المساواة في "الأوضاع" دون النظر للمساواة بصفة عامة ويقصد بها المساواة في فرص التربية، حظوظ الثراء، الحقوق السياسية.

1- مبادئ المساواة وفضاءات اللامساواة

يمكن تدقيق مفهوم المساواة واللامساواة أكثر من خلال البحث في الجوانب العملية المرتبطة بالسياسات والممارسات. وقد أبرز دعاة المساواة ومن بينهم جون باركر المساواة المنشودة من خلال خمسة مبادئ وهي: (Kenny, pp. 01-02)

- المساواة في الحاجات الأساسية: لكل شخص الحق في تلبية حاجاته الأساسية. وفي هذا الصدد تختلف الدراسات والتوجهات الإيديولوجية في تحديد نطاق الحاجات الأساسية.
- الاحترام المتساوي: لكل شخص الحق في معاملة لا تهينه لشخصه أو لمعتقد، أو للغة ...
- المساواة الاقتصادية: ليس المقصود بالمساواة الاقتصادية المساواة في الدخل والثروة، بل المقصود به التحكم الديمقراطي في منظومة الإنتاج، والحق في العمل الآمن والكريم. أما عن الأعمال غير الآمنة فلا بد من تقاسمها في المجتمع، أو تعويض من يقوم بها.
- المساواة السياسية: يتجاوز مفهوم المساواة السياسية مظاهر الترشح والانتخاب، ليتضمن مشاركة فعالة وفعلية في صناعة السياسات العامة

التعليمية والاقتصادية والاجتماعية ... كما تتضمن التحرر من تجاوزات الأنظمة السياسية والقمع، ومزيديا من التمكين الفردي.

- المساواة الجنسية، العرقية، الإثنية والدينية: ومعناه أن لا يتعرض أي شخص لمعاملة "مختلفة" أو "مهيئة" بسبب جنسه، معتقداته الروحية، دينه، عرقه. وبالتالي تستند المساواة إلى رفض كل مظاهر اللاتسامح الناتجة عن الاختلافات في طريقة العيش.

أجملت الأمم المتحدة هذه المبادئ في مواثيق مقررته لحقوق الإنسان عموما والحق في المساواة (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، العهد الدولي الخاصين بحقوق الإنسان، إعلان وبرنامج كوبنهاغن وإعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية). تمثلت هذه المبادئ في المساواة في الحقوق، المساواة في الفرص والإنصاف في ظروف العيش: (Department Of Economic And Social Affairs , 2006, pp. 15-16)

- المساواة في الحقوق: مما يعني في المقام الأول القضاء على جميع أشكال التمييز واحترام الحريات الأساسية والحقوق المدنية والسياسية لجميع الأفراد. هذا يمثل الشكل الأساسي للمساواة. وكما جاء في المادة الأولى من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان " يولد جميع الناس أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق. وهم قد وهبوا العقل والوجدان وعليهم أن يعاملوا بعضهم بعضاً بروح الإخاء. "، والمادة الثانية " لكل إنسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات المذكورة في هذا الإعلان، دونما تمييز من أي نوع، ولا سيما التمييز بسبب العنصر، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي سياسياً وغير سياسي، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي، أو الثروة، أو المولد، أو أي وضع آخر. وفضلاً عن ذلك لا يجوز التمييز على أساس الوضع السياسي أو القانوني أو الدولي للبلد أو الإقليم الذي ينتمي إليه الشخص، سواء أكان مستقلاً أو موضوعاً تحت الوصاية أو غير متمتع بالحكم الذاتي أم خاضعاً لأي قيد آخر على سيادته. "

- المساواة في الفرص: يفترض ذلك استقراراً اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً وسياسياً يُمكن جميع الأفراد من تحقيق حدود إمكاناتهم والمساهمة في الحياة العامة. ويعبر هذا المضمون عن المبدأ السابق، أي الحق في المساواة،

لكن يعبر ضمناً عن واجب المجتمع في عدم التمييز بين الأفراد بما يسمح لهم بالسعي نحو طموحاتهم بحرية وتنمية مواهبهم وتطبيقها ضمن الحدود المعنوية والقانونية التي يفرضها احترام حرية الآخرين.

كثيراً ما يفسر هذا المبدأ في معناه الاقتصادي؛ أي ربط دعم هذا المبدأ بتكافؤ الفرص بالعمل وتصحيح أوجه عدم المساواة "غير الطبيعية" التي تفصل الأفراد عن خلفيات اجتماعية وثقافية مختلفة. معتبراً بأن النجاح المالي والاجتماعي للأفراد تحدده إلى حد كبير مواهبهم الطبيعية، وشخصيتهم، وجهدهم، ومستوى طموحهم. ويُنظر - في هذا الصدد - إلى السياسات التي تركز على الصحة والتعليم والإسكان على أنها ذات أهمية لضمان تكافؤ الفرص أو الفرص الاجتماعية.

- الإنصاف في ظروف العيش لكل الأفراد والأسر: يقصد بهذا المفهوم نطاقاً "مقبولاً" من عدم المساواة في الدخل والثروة وجوانب الحياة الأخرى في المجتمع. مع افتراض وجود اتفاق عام فيما يتعلق بما هو عادل. هذا التحول في المصطلحات من المساواة إلى الإنصاف مستمد من حقيقة أن المساواة في الظروف المعيشية لم تتحقق في الممارسة، ولم تظهر في الأدبيات الأكاديمية الجادة، كما أنها لم تعد تتوافق والمفهوم العام للحرية كممارسات.

بالاستناد إلى مبادئ المساواة الواردة أعلاه، يمكن تحديد ميادين عدم المساواة فيما يلي:

- عدم المساواة في توزيع الدخل: يستند توزيع الدخل على تصنيفات من قبيل الوضع الاجتماعي الاقتصادي، والمهن، الجنس والموقع الجغرافي. ويُعد مقدار الدخل المقياس الأكثر استخداماً لدرجة المساواة أو عدم المساواة الموجودة في المجتمع. على الرغم من الصعوبات الإحصائية فإن توافر الدخل، يكتسب الأفراد والأسر القدرة على تبني الخيارات والوصول المباشر إلى عدد من وسائل الرفاه.

- عدم المساواة في توزيع الأصول: ويشمل مصطلح الأصول كلا من الأصول المنقولة وغير المنقولة. قد تتجلى مظاهر عدم المساواة في المنع من التملك أو الاستفادة فئات أو مناطق دون فئات أو مناطق أخرى. يجب في هذا الصدد

- التأكيد على مفهوم تلازم مفهومي الملكية العامة من جهة والمجموعة الوطنية من جهة ثانية، لأنها عادة ما تؤدي التفسيرات السلبية إلى إساءة فهم معنى المساواة وعدم المساواة في توزيع الأصول.
- عدم المساواة في توزيع فرص العمل والوظائف: تفرق أدبيات الأمم المتحدة بين العمل الناتج - عادة - عن المبادرة الاقتصادية الحرة، والوظائف الناتجة عن الامتدادات الطبيعية لنفوذ الدولة على التراب الوطني. تتدرج ضمن هذا البند نوعية العمل والوظيفة، فالاختلاف في ظروف العمل بين دولة ودولة أخرى توحى بأن الكثير من العمال والموظفين في العالم يعملون من أجل البقاء وليس من أجل تأسيس حياة رفاهية.
 - عدم المساواة في توزيع النفاذ إلى المعرفة: يُنظر في هذا السياق في القضايا المتعلقة بمستويات الالتحاق بالمدارس والجامعات بين الأطفال من مختلف الفئات الاجتماعية والاقتصادية، فضلاً عن القضايا المرتبطة بالمدارس وجودة التعليم في مختلف المؤسسات والمناطق. وبالنظر إلى التطور التكنولوجي أُضيف الوصول إلى التقنيات المختلفة يعتبر أيضاً في تقييم التفاوتات.
 - عدم المساواة في توزيع الخدمات الصحية والضمان الاجتماعي وتوفير بيئة آمنة: بالرغم من صعوبة قياسها إلا أن القضايا المتعلقة بتوافر الخدمات والمرافق الصحية والاجتماعية ونوعيتها وإمكانية الوصول إليها، بالإضافة إلى مصادر تمويل مستحقات الضمان الاجتماعي والفئات المستفيدة منها هي قضايا حاسمة في قياس التفاوت وعدم المساواة بين المواطنين والمناطق داخل الدولة. وبالنظر لتطور أجيال حقوق الإنسان في الحق في البيئة الآمنة الخالية من التلوث ومسبباته أُدرجت كذلك في منظومة قياس التفاوت أو المساواة بين المواطنين والمناطق.
 - عدم المساواة في توزيع فرص المشاركة السياسية والمدنية: لا تقتصر المساواة في هذا الشأن على المشاركة في الانتخابات ترشحا وانتخابا. لذلك يمتد مفهوم عدم المساواة إلى القضايا المرتبطة بالمؤسسات والعمليات السياسية وطريقة

تنظيم السلطة وتوزيعها بين مؤسسات المجتمع المختلفة، لأنها تشير إلى مكانة المواطنين في شبكة اتخاذ القرار وفي النسق الاجتماعي.

ثانيا: التهميش ... أصل فكرة العدالة الاجتماعية

1- في ظل غياب التعريف الجامع .. قضايا العدالة الاجتماعية

بالرغم مما تزخر به أدبيات التنمية عن العدالة الاجتماعية إلا أنه كمفهوم لم يحظ بما يفترض أن يكون إجماعا أو اتفاقا عاما للتعريف. ربما يعود ذلك إلى خصوصيته مقارنة بمفهوم المساواة؛ فالعدالة الاجتماعية وإن ظهرت مضامينه في النصوص المقدسة وأفكار الفلاسفة إلا أنه كمصطلح وكتدقيق له لا يمكن إرجاعه إلى أقدم من الثورة الصناعية ونداءات تدخل الدولة في تسيير الشأن العام. كما أنه كممارسة يخضع لنوع من "العقد الاجتماعي"، في حين يخضع مفهوم المساواة إلى وحدة العقل والذات البشرية.

إن تبسيط مفهوم العدالة الاجتماعية يحيلنا إلى جعله ينطوي على إيجاد التوازن الأمثل بين مسؤوليات المجتمع المشتركة، ومسؤوليات الأفراد للمساهمة في مجتمع عادل. وقد اختلفت الأفكار في كيفية إحداث هذا التوازن.

بهذا المضمون أورد صلاح أحمد هاشم تعريفه للعدالة الاجتماعية معتبرا إياها "تعاون الأفراد في مجتمع متحد يحصل فيه كل عضو على فرصة متساوية وفعالية؛ لكي ينمو ويتعلم لأقصى ما تتيح له قدراته، فهي تتصل بالجهود الرامية لتأكيد الفرص والحماية المتساوية لكل الناس في حدود النظم المعمول بها" (هاشم، 2005، صفحة 44) وعرف إبراهيم العيسوي بالتضاد واعتبر العدالة الاجتماعية بأنها "الحالة التي ينتفي فيها الظلم والاستغلال والقهر والحرمان من الثروة أو السلطة أو من كليهما، والتي يغيب فيها الفقر والتهميش والإقصاء الاجتماعي وتتعدم الفروق غير المقبولة اجتماعيا بين الأفراد والجماعات والأقاليم داخل الدولة" (العيسوي، 2014، صفحة 95) يسمح لنا التمعن في التعريفين تبين اعتمادهما على وصف لحال مجتمع أقرب إلى المثالية، وهذا راجع لطبيعة المفهوم في حد ذاته، ولطبيعة قضايا ومسار العدالة الاجتماعية. لذلك اعتبره بعض المفكرين أنه "سراب" ومن بينهم فريدريك هايك (Hayek, 1976, p. xi) الذي يرى بضرورة تقييد ما يكفي من الأسباب لوجوده.

عملا على انتقاد هايك وغيره، مالت بعض الأدبيات إلى إبراز المفهوم من خلال قضاياها؛ إذ ركزت بعض التعريفات على قضايا العدالة الاجتماعية وبوبتها في ثلاثة قضايا رئيسية هي: (National Pro Bono Resource Centre, 2011, pp. 10-15)

- المسؤولية المشتركة للتصدي للفقر الممنهج/الهيكلي وعدم المساواة والظلم (تؤكد ذلك مسؤولية النظام أو الحكومة لتقديمه): يركز هذا الجزء من المفهوم على المسؤولية المشتركة في إنشاء أطر عمل مؤسسية عادلة، كخلق أنظمة عمل شاملة ومناسبة اجتماعياً لبعض الفئات. وبالتالي فهو ينطوي على مسؤولية الدولة والمجتمع، كما يحتاج بأولوية المجتمع العادل على العدالة بنطاقها الفردي.

تتجسد المسؤولية المشتركة من خلال التوزيع العادل للموارد المشتركة، المساواة في الوصول إلى الفرص والحقوق، نظام عادل للقانون والاستحقاق، القدرة على استغلال الفرص وممارسة الحقوق، دعم وحماية الأشخاص الضعفاء والمحرومين.

- المسؤولية الفردية: يركز هذا الجزء على ثلاثة قضايا رئيسية أولها، حق الفرد في الحصول على ما يستحقه وفقا لحاله (الموقف الاجتماعي للفرد كعامل محدد لحصة الموارد)، ووفقا للمسؤولية الأخلاقية (استفادة الفقراء والمحرومين فقط). ثانيها، المشاركة في قوة العمل (على اعتبار أن العمل هو الطريقة الشرعية الوحيدة للفرد للمساهمة في المجتمع وإدماجه اجتماعياً). بالإضافة إلى القدرة الفردية (الخصائص الشخصية التي تمكن الناس من الاستفادة من الفرص).

- الاعتراف بالقيمة الإنسانية والرفاه: يشير الاعتراف إلى الاحترام المتبادل لكل من الوضع غير العادي والعادي. ويؤدي التركيز على القيمة الإنسانية إلى الاهتمام بالكرامة الإنسانية، وبالتالي توزيع الموارد المتاحة على أساس احتياجات الأفراد.

جدير بالذكر أن أدبيات الأمم المتحدة كثيرا ما تستخدم العدالة الاجتماعية كمترادف للعدالة التوزيعية، مستنديين في ذلك إلى الخلفية الحقوقية للمصطلحين؛ فالعدالة الاجتماعية في النهاية يُعبر عنها من خلال منظومة حقوق

لعموم الناس -على اعتبار إنسانيتهم -، ولفئات معينة -على اعتبار وضعهم غير الطبيعي -. لكن ما جعل التفريق بين المصطلحين واردا هو ما عرفه العالم أثناء الحرب الباردة، وظهور عهدين للحقوق السياسية والمدنية، والاقتصادية والاجتماعية. غير أنه وفي السياق العالمي الحالي كلا المفهومين يغطيان مجموعة متكاملة من جهود توفير شروط العيش غير المهين.

كما رصدت الأمم المتحدة خاصة من خلال اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، أربعة أركان للعدالة الاجتماعية، وهي: (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2015، الصفحات 7 -27).

- المساواة لبلوغ العدالة الاجتماعية: تفعيلاً لمبدأ "الجميع هام أو لا أحد هام"
- الإنصاف لبلوغ العدالة الاجتماعية: تفعيلاً لمبدأ "الأشخاص يجب أن يعاملوا على قدم المساواة على أساس اختلافهم. ما يعني أن مفهوم الإنصاف يركز على جانب أخلاقي مرتبط بتكافؤ الفرص.
- حقوق الإنسان كشرط مسبق لتحقيق العدالة الاجتماعية: على أساس أنه لا يمكن تحقيق العدالة الاجتماعية دون احترام حقوق الإنسان "غير المجزأة".
- المشاركة كركن أساسي لتحقيق العدالة الاجتماعية: وذلك مساهمة للتوجهات المهيمنة في مفهوم التنمية، وتفعيلاً لمبدأ تكافؤ الفرص والمساواة أمام القانون في القضايا المرتبطة بالمشاركة في صنع السياسات العامة.

2- بعض الجهود النظرية للعدالة التوزيعية

خلافاً للمفهوم العام للعدالة، يعتبر مصطلح العدالة الاجتماعية حديث العهد في الأدبيات الأكاديمية وأدبيات الأمم المتحدة. إذ يرجعه بعض الكتاب - كأفكار - إلى فترة بداية "الثورة" على الثورة الصناعية وبداية بروز الاشتراكية كفلسفة تسيير وإيديولوجية سياسية. لذلك ظهر المصطلح في نصوص الأمم المتحدة نهاية الستينيات (1969) من خلال الإعلان حول التقدم والإنماء في الميدان الاجتماعي، لا سيما المادة الثانية والفقرة الثانية من المادة 18 منه (للإطلاع على الإعلان حول التقدم والإنماء في الميدان الاجتماعي) وميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية الصادر عام (1974)، لا سيما المادة الأولى منه. ليظهر فيما بعد في إعلان وبرنامج عمل كوبنهاجن (1995)، وإعلان الأمم المتحدة للأهداف التنموية للألفية (Department Of Economic

(And Social Affairs, p. 02) بحلول منتصف القرن العشرين، أصبح مفهوم العدالة الاجتماعية مركزاً في أيديولوجيات وبرامج جميع الأحزاب السياسية اليسارية والوسطية في جميع أنحاء العالم، ولم يجرؤ سوى القليل على معارضتها صراحة. ومثلت العدالة الاجتماعية جوهر ووجود عقيدة الديمقراطية الاجتماعية وتركت بصماتها في العقود التالية للحرب العالمية الثانية (Department Of Economic and Social Affairs, p. 12) من بين الإسهامات النظرية ما قدمه جون ستيوارت ميل من خلال المدرسة النفعية؛ إذ اعتبر بأن توزيع الاحتياجات المجتمعية لا بد أن يكون محكوماً بـ"إحداث أكبر قدر من التوازن المريح" للمجتمع. إلا أن "نظرية في العدالة" أصبح فيما بعد نقطة البداية في نقاشات العدالة الاجتماعية.

أحدث كتاب جون رولز "نظرية في العدالة" الصادر عام 1971 ثورة مفاهيمية للعدالة الاجتماعية، وأصبح نظريته في العدالة مرجعاً للقياس وعلى أساسها ذاعت العبارة "على فلاسفة السياسة الآن العمل بالانسجام مع نظرية راولز أو العمل لتفسير لم لا يتبعونها" (مركز هوية، 2014، صفحة 14). وقد انطلق راولز في نظريته على ما يسميه "الوضع الأصلي" وهو وضع افتراضي يتخيل فيه مجتمع ما أنه واقف وراء حجاب من عدم المعرفة بالدين أو العرق أو النوع الاجتماعي أو الموارد المادية أو القدرات. يسمح هذا الوضع بتصميم مؤسسات اقتصادية وسياسية واجتماعية أكثر عدلاً ودون معرفة مسبقة بالظروف الخاصة بالمجتمع.

أسس راولز النظرية على مبدئين رئيسيين وألحقهما بمبدأ التدارك، هذان المبدآن هما: (رولز، 2011، الصفحات 92-93)

- أولاً: يجب أن يحصل كل شخص على حق متساو في المخطط الأكثر اتساعاً من الحريات الأساسية المتساوية المتوافق مع مخطط مماثل من الحريات للآخرين.

- ثانياً: يجب ترتيب حالات اللامساواة الاقتصادية والاجتماعية بحيث تكون:

أ - متوقعة بشكل معقول على أنها لمصلحة كل شخص.

ب - الالتحاق بالمواقع وبالمناصب مفتوح للجميع.

ويقدم راولز مبدأ التدارك لتعزيز المبدأ الثاني فذكر بأن "يتطلب التفاوت غير المستحق التدارك، وبما أن عدم المساواة بالمولد أو المواهب الطبيعية هو شيء غير مستحق، ينبغي القيام بتعويض هذه التفاوتات. ولهذا، يقضي المبدأ بأنه بهدف التعامل مع جميع الأشخاص بمساواة، ولتقديم فرص متساوية حقيقة، يجب على المجتمع الانتباه أكثر إلى الأطراف الذين يحظون بامتلاكات أصلية أقل ولهؤلاء الذين ولدوا في أوضاع اجتماعية أقل ملائمة. وتكمن الفكرة بتدارك الميل فيما يطرأ وإصلاحه باتجاه المساواة" (مركز هوية، صفحة 19)

خلافا لراولز، أسس روبرت نوزيك نظريته للعدالة الاجتماعية وفق مبدأ الاستحقاق؛ إذ يرى بأن أي توزيع للموارد عادل بالضرورة إذا ما اتفق والمبادئ الثلاثة التالية: (National Pro Bono Resource Centre, p. 07)

- أولا: مبدأ التملك: وهو أن الشخص يستحق امتلاك ما تحصل عليه بشكل عادل.

- ثانيا: مبدأ التحويل: وهو أن الشخص يستحق امتلاك ما تحصل عليه بناء على تحويل من شخص كان قد تحصل عليه بشكل عادل (نقل الملكية من شخص لشخص آخر).

- ثالثا: لا يوجد استحقاق للملك غير ما يتحقق بالمبدأ الأول والمبدأ الثاني. إذا، نوزيك وعلى خلاف راولز لا يرى أي دور للدولة في إعادة توزيع الثروات ومساعدة الأشخاص الذين ولدوا بموارد قليلة أو المرضى، بل يعتبر ذلك غير عادل. لذلك فمبدأ الاستحقاق لديه مستند إلى المفهوم الموسع للحرية، أي حرية الأفراد في التصرف بمالهم المكتسب بجهدهم أو المكتسب من خلال نقل الملكية.

أما ديفيد ميلر فركز في كتابه «أسس العدالة الاجتماعية» على مفهوم العدالة الاجتماعية ذاته ومرجعية أسسها؛ فالمجتمع -حسبه - هو الذي يحدد ما هو عادل وما هو غير عادل. وعن وجهة نظره، فهو يرى السوق قادر على إعطاء الأفراد ما يستحقونه. هذه النظرية تعامل الأفراد باعتبارهم مسؤولين عن

أفعالهم ويكافئون بشكل متناسب وفقا لأفعالهم وجهودهم، بقدر ما هي الإجراءات / الجهود هي نتيجة لاختياراتهم الفردية.

وبالرغم من الانتقادات التي وجهها أمارتيا صن لـ "نظرية في العدالة"، إلا أنه يقر "بعظيم أثره في [فهمه] الخاص للعدالة ... بالفعل، لقد جعل راولز الموضوع على ماهو عليه اليوم" (صن، 2009، صفحة 99). إلا أنه يظن بأن نظريته تتضمن "خللا خطيرا". نقطة البداية في نظرية أمارتيا صن هي الإقرار باستحالة بناء مجتمع عادل تماما، لذلك فمنطق تفكيره يستند إلى ضرورة طرح الأسئلة الصحيحة لبناء نظريا أصح. وفي هذا الصدد يقول بأن السؤال الأصح هو "كيف يمكن إعلاء العدل؟ بدل "كيف تكون المؤسسات العادلة تماما" (صن، صفحة 45)

يرى صن في كتابه "فكرة العدالة" الصادر سنة 2009 بأن الطرح "الصحيح" للأسئلة يسمح باتخاذ المسار النسبي بدل المسار الفوقي (المطلق)، كما يسمح بالتركيز على الواقع الفعلي لمجتمعات معينة بدل التركيز على المؤسسات والقواعد" (صن، صفحة 45)

ما يعني أن صن يؤكد على ضرورة المقارنة بين البدائل المتاحة لتحقيق العدالة الاجتماعية وترتيبها وفقا لقيم وأولويات كل مجتمع، كما يؤكد على الانطلاق من واقع مجتمع بدل الانطلاق من بناء مؤسسات عادلة.

يركز نهج صن للعدالة الاجتماعية على ضمان القدرات الفردية للحصول على الرفاهية المثلث في ظروفهم. وهو يعرف الفقر بأنه الحرمان من هذه "القدرات" الأساسية (مثل التعلم، والنشاط في المجتمع). يعترف صن بأن الترتيبات الاجتماعية يجب أن تمكن الأفراد من بناء قدراتهم؛ فعلى سبيل المثال، لا يتعلق الحق في التعليم بمجرد وصول الفرد إلى المواد التعليمية الملائمة، بل مسؤولية الحكومة في توفير وجود مستقر لبعض المؤسسات والأطر المؤسسية.

يوضح الجدول أدناه نقاط الارتكاز في نظريات العدالة الاجتماعية الواردة أعلاه.

الجدول رقم 01: نقاط الارتكاز لبعض نظريات العدالة الاجتماعية

النظرية	نقطة الارتكاز
النفعية Utilitarianism	إحداث أكبر قدر من التوازن المريح
جون راولز John Rawls	مبدأ الاختلاف
روبرت نوزيك Robert Nozick	مبدأ الاستحقاق
ديفيد ميلر David Miller	مبدأ المسؤولية
أمارتيا صن Amartya Sen	بناء القدرات البشرية

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى ما سبق.

ثالثا: الحجج الفلسفية لاختلاف المساواة وأثرها على سياسات العدالة الاجتماعية

يتضمن هذا الجزء من الورقة بحثا في تأثير مفهوم المساواة على إجراءات العدالة التوزيعية ومسار قضاياها الواردة سالفا. مستندا في ذلك إلى الصفة التعاقدية للعدالة الاجتماعية، وعلى ما أورده أمارتيا صن -معتقدا بذلك - حول "ضرورة المقارنة بين البدائل المتاحة لتحقيق العدالة الاجتماعية وترتيبها وفقا لقيم وأولويات كل مجتمع".

1- اختلاف مفهوم المساواة في الفلسفات المهيمنة

بالرغم من التوجه العام للأديان السماوية حول مفهوم المساواة، وكذا التوجه العام للفلاسفة والمفكرين، إلا أن ما هو "عادل" وما هو "غير عادل" لا يزال يخضع لأحكام الأفراد والحكومات والمنظمات، وذلك بالنظر إلى الثقافات والأعراف. كما أن هذه الثقافات والأعراف قد تتأثر بالزمن لتعتبر ما هو غير عادل هو عادل أو العكس بالاعتماد على مفهوم المساواة ذاته. ولنا في مشاركة المرأة في الحياة السياسية في العالم بأسره مثال واضح لهذا التغير. إن سعي المجتمعات لبناء نظام اجتماعي "عادل" بنظرها تعبير في -النهاية - عن الصفة التعاقدية للعدالة الاجتماعية، كما أنه تعبير عن ما يعرف في أدبيات العدالة بـ "العدالة المقبولة"، التي لا تتضمن بالضرورة المساواة بمفهومها العام. نعرض في الجدول التالي أهم أسس الفلسفتين المهيمنتين -فيما ما مضى -، الاشتراكية والليبرالية، مع الإشارة إلى مفهوم الديمقراطية الاجتماعية التي ظهرت فيما بعد بالنظر للأثر السلبي للأزمات الاقتصادية التي عرفها العالم بشكل دوري تقريبا، وتساعد نداءات تدخل الدول لمعالجة "إخفاقات السوق" وحماية الفئات الهشة.

الجدول رقم 02: الاشتراكية في مواجهة الليبرالية

الليبرالية	الاشتراكية
- للأفراد فرصة لتحقيق غاياتهم من خلال الخيارات التي يتبنونها. ويعتمد حق الأفراد في تحقيق ذاتهم على قيمة الاختيار الحر، وتتجلى في الحرية التامة في تنمية المهارات وما ينتج عنها من خدمات وثروات.	- تمثل قيمة المساواة القيمة السياسية الأساسية للاشتراكية. تمتد المساواة إلى مخرجات السياسات العامة.
- يولد الناس متساوين (المساواة بين مختلف الأنواع). بمعنى أن لكل فرد نفس القيمة الأخلاقية نفس حقوق الإنسان. لا ينفي ذلك أن للأفراد صفات شخصية ومميزة، ولكل فرد حقوقه.	- عدم المساواة في الدخل والثروة هو علامة على الظلم الأساسي للنظام، ولا يعبر على أن بعض الناس قد عملوا بجهد أكبر من الآخرين.
- تُقيد الحرية، وتمارس السلطة القيود فقط من أجل منع ضرر الآخرين.	- يعتقد الاشتراكيون بأنه قد يولد الأفراد باختلافات في المهارات والقدرات، لكنهم يعتقدون أن معظم عدم المساواة الاقتصادية في المجتمع هو خطأ النظام الاقتصادي، وليس خطأ مرتبطاً بالأفراد.
- بالرغم من تطور مفهوم الحرية في الفكر الليبرالي - خاصة من خلال الديمقراطية الاجتماعية - إلا أن مفهوم الحرية الفردية يبقى من المفاهيم المحورية في الليبرالية.	- تعد المساواة الاجتماعية مهمة لأنها تساعد المجتمع على الترابط والعمل معاً من أجل الصالح العام.
- الحرية مستمدة من العقل البشري المختلف عن الغريزة الجماعية، والحرية معلم جيد وموجه للخيارات.	- يجب توزيع الثروة على أساس الحاجة. بعض الناس الضعفاء لديهم حاجة أكبر من غيرهم. يجب على المجتمع تلبية احتياجات الجميع. كما يجب علينا جميعاً العمل معاً لتلبية تلك الاحتياجات.
- يجب أن يكون لكل فرد نفس الوضع في المجتمع - من حيث الحقوق والاستحقاقات، لذلك يجب ألا يكون هناك امتيازات أو تمييز على أساس اللون أو الجنس أو النشاط الجنسي أو الإعاقة إلخ. فجميع الناس متساوون قانوناً وسياسياً.	- تقدم الاشتراكية رؤية موحدة للبشر كمخلوقات اجتماعية، قادرة على التغلب على المشاكل الاجتماعية والاقتصادية من خلال الاعتماد على قوة المجتمع بدلاً من الجهد الإنساني البسيط والمنافسة المشجعة على الأنانية.
- ينبغي أن تتاح للأفراد فرصة متساوية لتطوير مهاراتهم وقدراتهم غير المتساوية، حتى لا تكون هناك مساواة في النتيجة. فبعضهم سيقدر نتائج أفضل من الآخرين، لكن الجميع يتمتعون بنفس الفرصة.	- التنشئة بدلاً من الطبيعة - لأننا نشكل بالكامل بالتجارب التي نتمتع بها وظروف الحياة الاجتماعية.
- اقتصاد السوق هو الطريقة الأكثر كفاءة لتوزيع الموارد لتلبية احتياجات أكبر عدد ممكن من الأفراد.	- يمكن تحفيز البشر عن طريق الحوافز الأخلاقية، وليس فقط الحوافز المادية مثل المال.
	- الملكية الخاصة هي سبب عدم المساواة في المجتمع، ومصدر الاستغلال.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على

استكمالاً لأهم العوامل التفسيرية للتوجهات نحو قضية المساواة، جدير بالذكر بأن الشريعة الإسلامية ساوت بين جميع البشر في أصل الخلقة، وأكدت على حفظ الكرامة الإنسانية وصيانتها. شملت المساواة المسلمين وغير

المسلمين في بعض قضايا الحياة العامة، وفرقت بينهم وبين غيرهم لـ "موانع شرعية"، كإمامة المسلمين. وبين المسلمين فرقت السيرة النبوية الشريفة بين العامل والعاطل بسبب عملهم ولم يمتد التفريق إلى كرامتهم كبشر بل بسبب مساهمتهم في المجتمع.

يجادل العالم المسلم حول مسائل الميراث والقوامة والإمامة وغيرها من القضايا، وتلك قضايا مرتبطة بالعدالة الاجتماعية والمساواة معا، ويمكن إدراجها ضمن خصوصية المجتمعات في تقديرها لما هو "عادل" وما هو "غير عادل"، بعبارة أخرى هي من قضايا "العدالة المقبولة".

إن ما يجنبني - شخصا - التفصيل في المساواة في الدين الإسلامي، هو أنه ديانة سماوية، وليست إبداعا بشريا لفلسفات التسيير. كما أنه لا يمكن الجزم بتطبيق الشريعة الإسلامية في دولة بمفهومها المعاصر وفي السياق العالمي الحالي. وبالتالي فهما كانت دراستي لأصل المساواة في الإسلام فلن تفي حقها من التفسير، ولن تبلغ مفهوم "المصلحة" التي أقرها الله للمجتمع في الكثير من مواضع "انتفاء المساواة" بين الرجال والنساء، المسلمين وغير المسلمين، المنفقين وغيرهم، أصحاب الأموال والفقراء....

2- انعكاس مفهوم المساواة في نمط العدالة الاجتماعية

أثبت الواقع فشل نموذج المساواة الحسابي بين المواطنين لأنه ببساطة يناه في المنطق، وتعتبر فلسفة فاشلة لنظام الحوافز المجتمعي. في نفس الوقت الذي أثبت فيه النموذج الليبرالي بمنظوره "الطبيعي" فشله في تحقيق القانون الطبيعي المطلق ذي البعد الأساسي للحرية المطلقة. وتوجه "متكيفا" نحو نموذج الديمقراطية الاجتماعية، التي عالجت "إخفاقات السوق" وفق منظور كينز من جهة، والعديد من المفكرين اليساريين الليبراليين.

يعود الاهتمام بالمساواة كنقطة البداية في تحليل سياسات العدالة الاجتماعية، لأن اللامساواة المفترضة تؤثر بحسم في فرص تفعيل المسؤولية الفردية في تحقيق العدالة الاجتماعية. كما يمكن أن تؤثر في تفعيل المسؤولية المشتركة. للتوضيح، قد تؤدي ظروف اللامساواة بين الرجال والنساء تعطيل دورهم في المسؤولية المشتركة من جهة، وتؤثر في مسؤوليتهن الفردية في تحسين ظروف العيش والوصول لدرجة الإنصاف.

إن ما تختص به المساواة/اللامساواة هو تجذرها في قيم المجتمع؛ ف"الجميع هذه الأيام يؤمنون بالمساواة في أمر ما: الحقوق المتساوية أمام القانون، والحريات المدنية والسياسية، والمساواة في الفرص المواتية.. على نحو مماثل، يُتوقع من الناس في معظمهم ألا يسلموا بأن شتى أنواع اللامساواة غير عادلة؛ لأن اللامساواة في الدخل نتاج حتمي لأي اقتصاد أسواقى عامل ... في الوقت عينه، يُنتظر من القلائل قبول مبدئي بكون اللامساواة في الفرص المتاحة أمر يمكن تحمله؛ عندما تُبنى على أسس الجنوسة، أو الثروة الموروثة، أو الرابطة العرقية، أو أي مصادفات أخرى للولادة لا يكون للأفراد تحكم بها. وفكرة أنه محكوم على أناس بالرفاه المبكرة، أو الأمية، أو المواطنة من الدرجة الثانية؛ بسبب خاصيات خارجة عن سيطرتهم؛ تنتهك حس معظم الناس لما هو منصف" (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2005، صفحة 52).

إذا ما سلمنا بانغلاق فضاء الهيمنة على الفلسفتين المذكورتين باعتبارهما قدمتا تصورهما للمساواة، وهيمنتا على الأفكار خلال فترة زمنية مطولة، ولا زالتا تؤثران على توجه المدارس نحو مختلف القضايا المجتمعية. فإنه يمكن توضيح أثر توجههما نحو قضية المساواة على سياسات العدالة الاجتماعية. أقرت الليبرالية ضمناً باخفاقات السوق؛ إذ احتملت أن لا يتكمن الفرد (بحريته)، والسوق (بتنافسيته) في إشباع حاجات الفرد فأقرت "نظام الرعاية الاجتماعية الثانوي"؛ وهو نظام يُفترض أن يكون مؤقتاً. لكن لا يحظى هذا "الحل المؤقت" بالإجماع؛ إذ يرى بعضهم بأن التحويلات الاجتماعية لها آثار سلبية على ميزانية الدولة، بالإضافة إلى كونه يزيد من احتمالات توسع ظاهرة التواكل على المجتمع لإشباع الحاجات.

من جهة أخرى تقيد التحويلات الاجتماعية على فتح المجال للأفراد لتحقيق ذواتهم بحرية، وهي علامة على الظلم الاجتماعي الذي تمارسه الدولة لأنها تأخذ من العاملين لتزود العاطلين.

ساهمت الأزمات الاقتصادية الدورية التي عرفها العالم تراجع هذه النبرة "القاسية" في التعامل مع المهمشين والفقراء، وظهرت أفكار في ذات الفكر تعتبر الدولة أسمى تجليات الحياة الاجتماعية، وأن المجتمع يجب أن يتسم

بالتنافسية في ذات الوقت الذي يجب أن يتسم بالتكافل. ما أدى انتقال "نظام الرعاية الاجتماعية" من صفة المؤقت إلى الديمومة.

مدخل "المحدثين" هو بناء القدرات البشرية، وواجب المجتمع في خلق بيئة يتمتع فيها كل فرد بنفس الوضع المبدئي المهيأ للانطلاق. وبالتالي يتكفل المجتمع بتوفير خدمات التعليم والتطبيب كدعم مجتمعي من أجل ممارسة الخيارات وتنمية المهارات وتحمل المسؤولية مستقبلا، وتمتد المساعدات الاجتماعية للأشخاص ذوي العاهات والمعدمين حفاظا على "الكرامة الإنسانية". أما في الفكر الاشتراكي، فإشباع الحاجات يكون على أساس الحاجة. فالعدالة الاجتماعية تتحقق من خلال المسؤولية المشتركة وحدها، دون المسؤولية الفردية. وتتعكس في حق الفرد/واجب المجتمع في توفير الحاجات حسب القدر الذي يقرره المجتمع، بغض النظر عن مساهمته في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وذلك تفعيلا لمبدأ "من كل ما يستطيع، ولكل ما يكفيه".

لا بد في هذا الصدد توضيح معنى المساواة الوارد في أدبيات الاشتراكية. فليس المقصود بها المساواة الحسابية، بل المساواة في الحاجات الأساسية للأفراد، بما يخرج المجتمع من طغيان الملكية الخاصة والفردانية القاسية (هاشم، صفحة 140)

الخاتمة

كتب أفلاطون في القرن الخامس قائلا "يجب ألا يوجد بين المواطنين فقر مدقع، أو من جانب آخر، غنى فاحش، لأن الإثنين منتجان لشر عظيم"، وإن كان يؤسس لمدينة فاضلة عدد سكان يناهز الخمسة آلاف شخص، فإنه يؤسس لمفهوم العدالة بصفة عامة. كما أسس لعدد الجهد النظرية المعاصرة في قضايا العدالة الاجتماعية؛ إذ أورد بريان باري في كتابه "أطروحة حول العدالة الاجتماعية" بأنه يخاطب سؤال أفلاطون "ما العدالة". في حين يرى ميلر بأن المضامين الحالية للعدالة الاجتماعية لا يمكن أن تكون إلا معاصرة.

بين الموقعين السابقين حقيقة أن العدالة الاجتماعية مسؤولية تفوق الفرد وحده، وتفوق المجتمع وحده؛ فهي مسؤولية المجتمع في توفير مسببات الرفاه والكرامة الإنسانية، ومسؤولية الفرد في توظيفها من أجل ذات الهدف.

تستند المسؤولية الفردية والجماعية إلى جانب أخلاقي يعتبر الناس متساوين خلقة، وغير متساوين من حيث ظروف النشأة وشروط العيش. لذلك تختلف المجتمعات في نظرتها لما يجب أن توفره للفرد من حيث شروط العيش. فهي وإن لم تختلف في المساواة في الخلقة، فهي اختلفت في حدود تحملها المسؤولية المشتركة. أثر هذا الاختلاف في مضمون العدالة التوزيعية.

لكن وبحكم اختلاف الفلسفات التسييرية والاقتناع بنموذج العيش، نشأ مفهوم "العدالة المقبولة" المعبر عن قبول بنموذج أو آخر من نماذج للمسؤولية المشتركة، المتجلي في السياسات العامة، والمعبر عن الخصوصيات الثقافية للمجتمعات.

قائمة المراجع

أولا: باللغة العربية

المصادر

القرآن الكريم.

الكتب

- ابراهيم العيسوي، العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية. الدوحة: المركز العربي للدراسات وأبحاث السياسات، 2014.
- امارتيا صن، فكرة العدالة. ترجمة: مازن جندلي. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009.
- جون رولز، نظرية في العدالة. ترجمة: ليلى الطويل، دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2011.
- محمد علي محمد، علي عبد المعطي محمد، السياسة بين النظرية و التطبيق. بيروت: دار النهضة العربية، 1985.
- مصطفى سيد أحمد صفر، فلسفة العدالة عند الإغريق. المنصورة: مكتبة الجلاء الجديدة، 1989.
- مركز هوية، العدالة الاجتماعية في الأردن، عمان: د.د.ن، 2014.
- ليونستراوش، جوزيف كروبسي، تاريخ الفلسفة السياسية. ج2، ترجمة: محمود سيد أحمد، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2005.
- صلاح أحمد هاشم، العدالة والمجتمع المدني. مصر: كتب عربية، 2005.
- الرسائل الجامعية
- شكري شرف الدين، اللامساواة في المدرسة وتأثيرها على التحصيل المدرسي. رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015
- التقارير والوثائق الرسمية

- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مسار طويل نحو تحقيق العدالة الاجتماعية . مطبوعات الأمم المتحدة، 2015.
 - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2005. نيويورك: منشورات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2005.
- موارد الانترنت

عبد الله التركماني، "في [http://www.mokarabat.com/s 1255.htm], (10-12-2009) -الحدث السياسية"

ثانيا: باللغة الانجليزية
أولا: كتب

- Gregory claeys.Thomas Paine Social And Political Thought. London : Un win hyman, LTD, 1989.
- John locke, Tow Treatise Ef Government , vol v , ch 8 .
- Michael Kenny, The concept og equality. Dublin : National University of Ireland.
- Nicholas Capald,The Meaning Of Equality, Hoover Press : Machan. rev1,2001.

ثانيا: تقارير

- Department Of Economic And Social Affairs, Social justice in an open world. New York : United Nations,2006.

ثالثا: موارد الانترنت

- Jean bodin , Six books of the commonwealth, ,thanslated by : M.J. tooley,
[http://www.condtitution .org/bodin/bodin.1.html]. (25.02.2005) .
- National Pro Bono Resource Centre, What Is Social Justice. 2011 . https://cutt.us/tdCRW